السياسة الاقتصادية في الجزائر وإنعكاسها على الأداء الإقتصادي. دراسة تحليلية للفترة (١٩٩٩/٢٠١١)

أ. م. د. محمد كريم قروف
جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ قالمة
الجزائر
karimguerrouf@yahoo.fr

د. محمد الطاهر سعودي
جامعة الحاج لخضر باتنة
الجزائر
saoudiprof@hotmail.fr

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الملخص

يبدو جليا أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة إقتصادية توسعية وانتعاشية، وذلك لأنها ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي وليس العرض الكلي، خصوصا بعد الإستمرار في التوسع في الإنفاق العام. غير أن ذلك يقابله الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الإستيراد مستقبلا مع تواصل تنفيذ البرنامج الخماسي ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات في مشهد يعود بنا إلى فترة الإشتراكية الصرفة التي كانت تسود الإقتصاد الجزائري والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء، وبالتالي فصناع القرار ملزمون بالإهتمام أكثر بموضوع إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية، والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الإقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات الشخصية والحزبية وغير الإقتصادية.

كلمات مفتاحية: السياسة الاقتصادية، الانفاق العام، الأداء الاقتصادي، النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، التشغيل، التضخم.

مقدمـة:

إن الاهتمام بفلسفة ومرجعية السياسات الاقتصادية التنموية بمختلف مجالاتها يتأسس على أهميتها في تحسين وتطوير المجالات المطبقة عليها، ولعل الحديث عن الإصلاحات الاقتصادية بالذات قد اتسع نطاقه بشكل كبير بسبب قوة الحاجة إلى التحسين والتطوير في هذا الجانب، وسواء تعلق الأمر بالمستوى الكلي أو الجزئي فإن سرعة وعمق التحولات التي تشهدها الساحة الاقتصادية الدولية تضطر الأطراف النشطة في المجال الاقتصادي إلى تبني استراتيجيات محددة لتوفير المناخ الأفضل والأكثر تماشيا مع حجم وطبيعة هذه التحولات. وفي هذا الإطار فقد برزت الكثير من المؤسسات - الوطنية والدولية - التي تهتم بتطبيق السياسات الاقتصادية الإصلاحية والخطط التنموية على المستوى الجزئي والكلي. فعلى المستوى الداخلي تتفاعل جملة من المتغيرات الاقتصادية الجزئية والكلية فيما بينها لرسم السياسة الاقتصادية المنتهجة، هذه الأخيرة التي لها انعكاس كبير على البرامج والسياسات التنموية التي تتبناها الدول، وذلك باختلاف الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يتميز بها كل بلد، ومدى قدرة هذه الفلسفة على معالجة مشكلات التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان النامية. هذه الأخيرة التي لجأت معظمها في النصف الثاني من القرن العشرين إلى مؤسسات النقد الدولية لإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية للحد من ارتفاع الأسعار وزيادة التشغيل والمحافظة على استقرار سعر الصرف وتحقيق معدلات نمو مقبولة، ومن ثم تحقيق إستقرار اقتصادي في المدى الطويل، إذ شملت السياسة الاقتصادية حيزاً معتبراً في برامج الإصلاح لاحتواء هذه المشكلات.

وضمن هذه المرجعية عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على مبادئ وأسس اقتصاد السوق بعد أزمة سنة ١٩٨٦ التي بينت بوضوح هشاشة التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي تطلب في البداية القيام بإصلاحات ذاتية من دون الاعتماد على برامج تدعمها مؤسسات النقد الدولية التي نتج عنها تفاقم الأوضاع الاقتصادية، كارتفاع مستوى التضخم، وتفاقم المديونية الخارجية، والانخفاض في قيمة العملة الوطنية، وزيادة البطالة، وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي. بعد ذلك تم

اللجوء إلى صندوق النقد الدولي بتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي اتخذ في البداية شكل اتفاق الاستعداد الائتماني لمدة سنة، وتلاه اتفاق لمدة ثلاث سنوات ابتداءً من سنة ١٩٩٥ عرف ببرنامج التعديل الهيكلي أو برنامج تسهيل التمويل الموسع، وابتداءً من تطبيق هذه الاتفاقيات سجلت نتائج السياسة الاقتصادية الكلية مؤشرات إيجابية إلى حد ما، ثم جاءت مرحلة جديدة ابتداء من سنة **1999**، حيث عرفت أسعار النفط بعض الارتفاع وتحسنت مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، إذ يمكن اعتبارها نقطة الإنعطاف التي من خلالها تم تشكيل القاعدة النظرية للسياسة الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري.

مشكلة البحث:

نحاول أن نسلط الضوء في هذه الدراسة على تطور توجهات السياسة الاقتصادية للجزائر بالفترة (١٩٩٩/٢٠١١)، وإنعكاسها على الأداء التنموي للاقتصاد الوطني. وذلك من خلال تحليلنا لنتائج مجموعة البرامج والخطط التنموية التي شُرع في تجسيدها، وكذلك المدرجة ضمن الفترات المختلفة اللاحقة. وهذا في إطار مجموعة الإجراءات الأخيرة التي ميزت الوضعية المالية والنقدية في الجزائر والمنتظر منها أن تلعب دورا هاما في رسم معالم السياسة الاقتصادية الكلية. ومدى إنعكاس ذلك على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالفترة المحددة، والمتمثلة في معدلات النمو والبطالة والتضخم؛ والتوازن الخارجي؛ والإنفاق الحكومي.

أهمية وأهداف البحث:

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح السياسة الاقتصادية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائياً دون وجود سياسة اقتصادية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلائم مع المتغيرات المحيطة. ومن ثم تهدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على:

- إبراز دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

- دراسة تحليلية وتقويمية لأداء السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة(١٩٩٩/٢٠١١).

- دراسة مدى توافق توجهات السياسة الاقتصادية مع واقع ومعطيات الوضعية العامة للاقتصاد الجزائري.

فرضيات البحث:

تقوم هذه الدراسة على ثلاثة فرضيات نحاول إثبات مدى صحتهما، وهي:

- تعد مسألة إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر مسألة ضرورية في ظل التطورات الاقتصادية الحديثة.

- يتوقف نجاح عملية التنمية الاقتصادية على وجود سياسة اقتصادية ذات كفاءة عالية.

- تعتبر عملية تبني سياسة اقتصادية توسعية في الجزائر غير مواتية على الأقل بالمدى القصير.

منهج البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، من خلال عرض الآراء والأفكار التي قدمها الاقتصاديون في مجال التأطير النظري والتطبيقي للسياسة الاقتصادية عامة وبالجزائر على وجه الخصوص. والمستمدة من مصادر ثانوية وأولية متكاملة، تمثلت الأولى في مختلف المراجع والمقتنيات المكتبية، أما الثانية فهي جميع البيانات الصادرة عن المؤسسات والأجهزة الحكومية والهيئات الدولية.

١. تحليل توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

إن زيادة حجم الدولة في النشاط الاقتصادي لمواجهة اختلال الاستقرار الاقتصادي يفرض عليها امتلاك مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي تؤثر من خلالها على التوازنات الاقتصادية الداخلية والخارجية، وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، ويمكن تلخيص هذه الأدوات فيما يعرف بالسياسة الاقتصادية، وتعتبر أهداف السياسة الاقتصادية مرنة وغايتها في

النهاية تحقيق الرفاهية العامة، وقد تم إجمالها ضمن أربعة أهداف رئيسية، تتمثل في تحقيق معدل نمو مرتفع؛ محاربة البطالة وتوفير الشغل؛ تحقيق التوازن الخارجي؛ محاربة التضخم.

لذلك وقبل التطرق للتحليل العام لتوجهات السياسة الاقتصادية في الجزائر خلال فترة الدراسة، يجب إعطاء صورة واضحة عن الأساسيات المرتبطة بالسياسة الاقتصادية، بما يشمل ماهيتها وأنواعها والأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسة الاقتصادية، وذلك بغرض استعمالها كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي الكلي من جهة. ولنتمكن من ضبط الاتجاه الدقيق للسياسة الاقتصادية المنتهجة حالياً بالجزائر من جهة ثانية، وهذا بالمقارنة مع الصياغة النظرية العامة لمفهوم السياسة الاقتصادية.

١,١ الإطار النظري للسياسة الاقتصادية:

إن ظهور النظرية الاقتصادية الكلية وتفاقم الأزمات الاقتصادية في البلدان المتقدمة وتردي الأوضاع الاقتصادية في البلدان المتخلفة، أدى إلى زيادة الاهتمام بالسياسات الاقتصادية الكلية لما لها من قدرة كبيرة على التكييف مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسة المحيطة، حيث تسعى لرفع مستويات التشغيل وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الداخلي والتوازن مع العالم الخارجي وتحقيق العدالة في التوزيع.

١,١,١ ماهية السياسة الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية عامةً كل ما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بالإختيار بين الوسائل المختلفة التي يملكها المجتمع لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة، والبحث عن أفضل الطرق الموصلة إلى تحقيق هذه الأهداف،كما يُعرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات الحكومية التي تحدد معالم البيئة الاقتصادية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية.[١]

وتُعبر السياسة الاقتصادية عن تصرف عام للسلطات العمومية يكون في المجال الاقتصادي كأن تتعلق بالإنتاج، التبادل الاستهلاك وتكوين رأس المال، كما تسعى السياسة الاقتصادية إلى تحقيق عدد من الأهداف باستعمال جملة من الوسائل، وبالتالي فهي مجموعة

القرارات المترابطة المتخذَة من طرف السلطات العمومية والهادفة باستخدام مختلف الوسائل إلى تحقيق الأهداف المتعلقة بالحالة الاقتصادية في الأجل القصير أو الأجل الطويل.[٢]

عند وضع السياسة الاقتصادية لأية دولة لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار الأسس التي تقوم عليها هذه السياسة، والتي بدورها لا تستطيع أن تَسير بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق الأهداف المنشودة. وتتجلى أهم هذه الأسس في الواقعية والتنسيق، وكذا وضع الأهداف حسب أولويتها والمرونة والشمول. فالتخطيط لأي سياسة اقتصادية لابد من مراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي السائد في المجتمع[٣]. وعدم تطبيق مبدأ التنسيق يؤدي إلى المزيد من التعارض بين الأهداف والوسائل[٤]، ويعني مبدأ المرونة قابلية السياسة الاقتصادية المخططة للتعديل سواء كان ذلك بسبب ظهور خلل في تصميمها، أم بسبب ظهور بعض المتغيرات لم تؤخذ بعين الاعتبار عند تصميم [٥]، كما تتطلب عملية تصميم السياسة الاقتصادية على المستوى الوطني أن تشمل جميع القطاعات الإقتصادية. [٦]

٢,١,١ أهداف السياسة الاقتصادية:

لقد أصبحت الحاجة إلى السياسات اقتصادية سليمة تتلاءم مع جميع المتغيرات الاقتصادية ضرورة ملحة لمعالجة ارتفاع مستويات البطالة والكساد والتضخم في البلدان المتقدمة، ولمعالجة إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان في البلدان المتخلفة، وتتجلى أهم أهداف السياسة الاقتصادية فيما يلي:

أ - النمو الاقتصادي والعدالة في التوزيع: يُعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الوطني، ويميز الاقتصاديون عادة بين نوعين للنمو شامل وكثيف، حيث يتحقق النمو الإقتصادي الشامل عندما تحقق دولة ما نمواً اقتصادياً واسعاً حتى ولو لم يزداد نصيب الفرد من الدخل الوطني، بينما يتحقق النمو الاقتصادي الكثيف عندما تحقق دولة ما نمواً اقتصادياً واسعاً يزيد معها نصيب الفرد من الدخل الوطني.

لذلك تسعى السياسات الاقتصادية على اختلاف الأنظمة الاقتصادية لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي، وإلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني سواء كان ذلك بين

الطبقات الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع، أو في توزيع الدخل الوطني بين المناطق والقطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالرغم من أن تعبير العدالة في التوزيع الدخل الوطني تعبير فضفاض يتفاوت من نظام اقتصادي على آخر وبالتالي من سياسة اقتصادية إلى أخرى، إلا انه يمكن القول بصفة عامة إن تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني تقتضي تقليل التفاوت بين مستويات الدول المختلفة.(٧)

ب - رفع مستويات التشغيل: تهدف السياسة الاقتصادية في جميع الأنظمة الاقتصادية المتقدمة إلى الوصول إلى مستويات قريبة من مستويات التشغيل الكامل، لأن تحقيق التشغيل الكامل يبقى هدفاً نظرياً من الصعب الوصول إليه على الصعيد التطبيقي، وينصرف البحث عن رفع مستويات التشغيل على صعيد الموارد البشرية حيث تعمل على رفع مستوى العمالة إلى أعلى المستويات والحد من البطالة لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني. أم على صعيد الموارد المادية حيث تعمل على استخدام جميع الطاقات المتاحة في المجتمع وتوزيعها بالشكل الأمثل على مختلف القطاعات الإنتاجية بما يحقق أعلى إنتاجية ممكنة لعناصر الإنتاج. أما في الدول المتخلفة التي تتميز بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي نتيجة سوء استخدام الموارد المادية والبشرية المتاحة فإن الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية يتجلى في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ج - البحث عن التوازن الخارجي: يتمثل في توازن ميزان المدفوعات، إذ يعكس وضع ميزان المدفوعات موقف الاقتصاد الوطني تجاه باقي الاقتصاديات، حيث يؤدي الاختلال في ميزان المدفوعات الذي يعبر في الغالب عن زيادة مديونية البلاد مما يجعلها تعيش فوق إمكانياتها، وهذا يؤدي إلى تدهور قيمة العملة، فالسياسة الاقتصادية السليمة هي السياسة التي تسعى لتحقيق التوازن الخارجي من خلال ما تقوم به من مراقبة الأوضاع الاقتصادية ووضع الحلول البديلة والمناسبة لمعالجة الإختلالات الناتجة عن الأوضاع الطارئة.

د- التحكم في التضخم: يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخمًا زاحفًا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم

لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف، ولإزالة اللُبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.

هـ - الاستقرار الاقتصادي: يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أم في الدول المتخلفة، حيث يرتبط النمو الاقتصادي باستقرار وتوازن الاقتصاد الوطني. أي إن الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود في الاقتصاد الوطني وإنما تدخل الدولة للحيلولة دون حدوث الأزمات الاقتصادية وللتخفيف من آثارها إن حدثت. وعندما يتحقق الاستقرار الاقتصادي تكون السياسة الاقتصادية قد حققت هدفين معاً، هما تفادي بطالة الموارد البشرية والمادية عند الانكماش الاقتصادي، والعمل على تجنب حدوث ارتفاعات تضخمية في مستويات الأسعار عند مرحلة الرواج الاقتصادي لما يحدث من آثار ضارة على الاقتصاد الوطني برمته.(٨)

فالسياسة الاقتصادية السليمة هي التي تسعى دائماً على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التخطيط السليم لاستخدام الموارد المادية والبشرية مع الأخذ بعين الاعتبار استقرار مستويات الأسعار، وذلك لدفع عملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية إلى الأمام.

٣,١,١ أدوات السياسة الاقتصادية:

تشير أدوات السياسة الاقتصادية إلى تلك الوسائل التي لا يمكن اعتبارها كأهداف في حد ذاتها بل هي الوسائل التي تستعمل لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية، والتي لا بد من إعلانها بشكل واضح لمساعدة كل أطراف النشاط الاقتصادي على اتخاذ قراراتهم بشكل أكثر كفاءة، وتنطوي أدوات السياسة الاقتصادية الكلية عموماً على إجراءات كمية ونوعية من الضروري أن تتميز بالمرونة التي تمكنها من تحقيق الأهداف في ظل أي تغير

يمكن أن يحدث في المستقبل، كما أن هناك مجموعة من المبادئ والاعتبارات تقوم عليها السياسة الاقتصادية من بينها ضرورة التساوي بين عدد الأهداف المرجوة وعدد الأدوات المتاحة، ويجب على واضع السياسة الاقتصادية علاج التناقض الموجود بين الأهداف كلما أمكنه الأمر، وتتم معالجة ذلك عن طريق زيادة عدد أدوات السياسة الاقتصادية من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن معالجة هذا التعارض من خلال عدم تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية دفعة واحدة، ويتضمن هيكل السياسة الاقتصادية جميع أجزاء السياسة وهو عبارة عن حزمة من السياسات الاقتصادية لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

والملاحظ أن المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق يتضمن السياسة المالية والسياسة النقدية والتي تقوم بالرقابة المباشرة للمتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني. ويمكن تقسيم الأدوات المتاحة للتحكم في النظام الاقتصادي إلى مجموعتين رئيسيتين:

أ - السياسة المالية والسياسة النقدية: هناك أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وحسب اعتقادهم فإن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني، في حين يرى الكينزيون أن السياسة المالية لها دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي، وفي كلتا الحالتين فإنه لا بد من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ب - السياسة التجارية: تتمثل في مجموعة الإجراءات التي تطبقها السلطات ذات السيادة في مجال تجارتها مع الخارج، وتهدف السياسة التجارية إلى تحقيق موارد مالية لخزينة الدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وحماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية، وتستخدم السياسة التجارية عدة أدوات تتمثل أساساً في الرقابة على الصرف واتفاقيات التجارة ونظام الحصص والرسوم الجمركية.

٤,١,١ أنواع السياسة الاقتصادية:

يمكن التمييز بين عدة أنواعٍ للسياسة الاقتصادية وذلك حسب الأجل، حيث هناك السياسة الاقتصادية الظرفية، والسياسة الاقتصادية الهيكلية، وتهدف السياسة الظرفية إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية المالية قصيرة الأجل، بينما تهدف السياسات الهيكلية إلى تغيير هيكل وبنية الاقتصاد في الأجل الطويل.

أ - السياسة الاقتصادية الظرفية: تهدف هذه السياسة إلى استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية في الأجل القصير، وهناك مجموعة من السياسات الظرفية التي تستخدمها السلطات لتحقيق هذا الهدف والتي نذكر منها:

- سياسة الاستقرار: وهي سياسة تهدف إلى كبح النشاط الاقتصادي ومنه مستوى الأسعار والأجور باستعمال سياسات مالية ونقدية انكماشية، وترتكز سياسات الاستقرار على محاربة التضخم وتخفيضه، أما المفهوم الواسع فيعني مجموعة الإجراءات الهادفة إلى المحافظة على النظام الاقتصادي في وضعه الطبيعي (تقليص الضغوط الاجتماعية).[٩]

- سياسة الإنعاش: وهي سياسة تهدف إلى إنعاش النشاط الاقتصادي عن طريق زيادة الإنتاج والشغل وعن طريق دعم الطلب الخاص للعائلات، وهي مستوحاة من الفكر المالي الكينزي، حيث ساهم كينز عن طريق دحضه لما جاء به الفكر الكلاسيكي من حلول لخروج الإقتصاد العالمي من التداعيات السلبية لأزمة الكساد الكبير، في التأكيد على ضرورة دعم الطلب الكلي وتعزيز دور الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبارها عنصرا رئيسيا فيه لا يمكن تجاهله، ومنطلق "كينز" في ذلك هو أن الإقتصاد يسير وفق مبدأ " الطلب يخلق العرض "، ومن ثم فإن الدولة تساهم في دعم الطلب الكلي وتنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم حركية النشاط الإقتصادي من خلال إنفاقها العام الذي يعتبر أحد مكونات الطلب الكلي إلى جانب الإستهلاك الخاص والإستثمار الخاص. ويستند "كينز" إلى مفهوم المضاعف بشكل رئيسي في تفسير آلية تأثير الزيادة في الإنفاق العام (أو أي من مكونات الطلب الكلي) على العرض الكلي ومن ثم معدلات النمو الإقتصادي، حيث أن قيمة المضاعف تمثل عدد مرات التغير في حجم في الناتج نتيجة تغير أحد مكونات الطلب الكلي بوحدة واحدة، إذ يؤكد أن التغير في أي من

مكونات الطلب الكلي سوف يؤدي إلى زيادة الإستهلاك ومن ثم الإنتاج فتوليد دخول جديدة فزيادة الإستهلاك وزيادة الإنتاج وهكذا دواليك حتى تنتهي العملية الدائرية بفعل التسرب الناتج عن الإدخار الذي يحد شيئا فشيئا من الدخل الدائري. والشكل التالي يعطي فكرة أكثر وضوحاً لهذه السياسة:

الشكل رقم (٠١): مخطط توضيحي لسياسة الإنعاش.

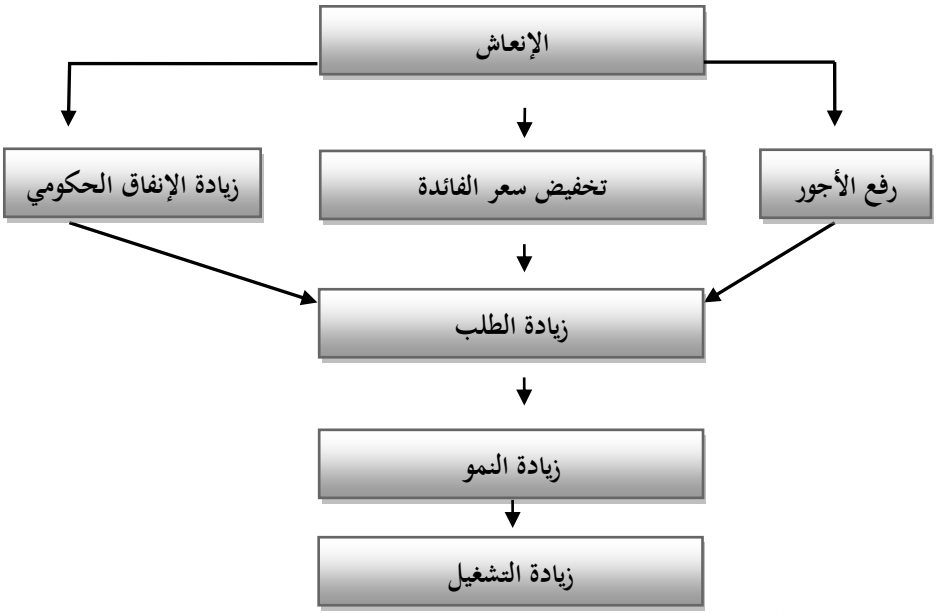

المصدر: إعداد الباحث.

وتلجأ الدولة في بعض الأحيان إلى التمييز بين الإنعاش عن طريق الاستهلاك والإنعاش عن طريق الاستثمار. وهي السياسة التي اتبعتها الجزائر انطلاقاً من سنة ٢٠٠١، والتي سوف نتطرق إليها في المحور الموالي.

- سياسة الإنكماش: وهي سياسة تهدف إلى التقليص من ارتفاع الأسعار عن طريق الوسائل التقليدية مثل الاقتطاعات الإجبارية وتجميد الأجور ومراقبة الكتلة النقدية وتؤدي هذه السياسة إلى تقليص النشاط الاقتصادي.

- سياسة التوقف ثم الذهاب: وقد تم اعتمادها في بريطانيا وتتميز بالتناول المتسلسل لسياسة الإنعاش ثم الانكماش حسب آلية كلاسيكية تعكس بنية الجهاز الإنتاجي، وتستخدم هذه السياسة عادة الإنفاق الحكومي في التأثير على النشاط الاقتصادي. ب - السياسة الاقتصادية الهيكلية: تهدف السياسة الاقتصادية الهيكلية إلى تكييف الاقتصاد الوطني مع تغيرات المحيط الدولي، وتمس هذه السياسة كل القطاعات الاقتصادية، ويكون تدخل الدولة قبلياً من خلال

تأطير آلية السوق، الخوصصة، سيادة قانون المنافسة، كما يمكن أن يكون تدخل الدولة في الأسواق بعدياً من خلال دعم البحوث والتنمية ودعم التكوين، وهي عموماً أهم محاور السياسة الاقتصادية الهيكلية في الدول المتقدمة، أما الدول النامية والتي أغلبها أبرمت برامج إصلاح اقتصادي مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية، فإن السياسة الاقتصادية انقسمت إلى سياسات التثبيت وسياسات التصحيح الهيكلي، فمن الملاحظ أن هذه السياسات تعارض سياسات الإنعاش التي تقوم على أساس التدخل الواسع للدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة الإنفاق الحكومي. (١٠)

٢,١ توجهات السياسة الإقتصادية في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

بعد تحسن الوضعية المالية في الجزائر جراء الإرتفاع في أسعار النفط الذي يشكل رفقة الغاز ٩٨ % من الصادرات، شهدت السياسة الإقتصادية ابتداء من سنة ١٩٩٩ تحولا رئيسيا من الوجهة النيوكلاسيكية - التي أملاها صندوق النقد الدولي إبان الفترة الحرجة التي مر عليها الإقتصاد الجزائري والتي تطلبت تدخل الهيئة الدولية - نحو الوصفة الكينزية أين ارتكزت بالأساس على دعم الطلب الكلي بالتوسع في النفقات العامة، وانعكس ذلك في تطبيق كل من مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي ٢٠٠١/٢٠٠٤، والبرنامج التكميلي لدعم النمو ٢٠٠٥/٢٠٠٩، والشروع في تطبيق البرنامج الخماسي **2010/2014**، مما يؤكد استمرار السياسة الإقتصادية بالجزائر على دعم الطلب الكلي تطبيقا للوصفة الكينزية.

إن الهدف من هذه البرامج هو استغلال ارتفاع أسعار النفط لتحقيق تنمية مستدامة تستفيد منها الأجيال المستقبلية، إلا أن ما يهم هذه الدراسة هو مدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي الكلي للاقتصاد الجزائري، باعتبارها برامج عاكسة للسياسة الانتعاش المنتهجة من قبل الدولة خلال هذه الفترة. وهذا ما نقوم بالإجابة عليه من خلال تحليل مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بشكل مفصل.

١,٢,١ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (٢٠٠١/٢٠٠٤):

والذي يهدف لتثبيت الدولة في إطارها القانوني كمسؤول عن الأهداف الاقتصادية، وخصص له غلاف مالي قدره ٧ مليار دولار، ويرتكز على الاستثمار العمومي وعصرنه الهياكل

الاقتصادية، وكأولويات هذا البرنامج الحد من الفقر، القضاء على البطالة، توزيع الثروة على مناطق الوطن ودفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تم الاهتمام في هذا البرنامج على جملة من الأمور والإنجازات العامة في مجال الصحة، الموارد المائية، التنمية الريفية والبني التحتية الأساسية، الاستثمارات وتنويعها، كما أولت الحكومة اهتمامها بالبيئة وإصدار عدة قوانين متعلقة بها في إطار التنمية المستدامة، وتكريس مسؤولية الحفاظ على الموارد الطبيعة والإبقاء على التوازن الطبيعي.

غير أن ما يميز هذه الفترة هو الزيادة في الأجور، حيث كُثر الحديث عن انخفاض القدرة الشرائية للمواطن مما اضطر السلطات إلى رفع الكتلة الأجرية، حيث كلفت هذه الزيادة ما يعادل **130** مليار دينار، كما أن الإنفاق الاستثماري زاد بمعدل **20 %** بالمقارنة مع سنة **2000**، ولقد حاولت السلطات تطبيق فكرة تحديد الإنفاق الحكومي والتركيز على فعالية هذا الإنفاق، حيث أن التحدي كان في إدارة هذا الإنفاق وليس في كميته، ولقد عرفت السنة المالية **2002** ارتفاع الإنفاق الحكومي بـ **10,6 %** بالمقارنة مع السنة السابقة، كما أن الإنفاق الاستثماري ارتفع ارتفاعاً طفيفاً بـ **6** مليار وبلغ **509** مليار دينار، ومن الملاحظ أن عجز الموازنة بلغ **100** مليار دينار، وهو ما يعادل **23,9 %** من الناتج المحلي، وعرفت هذه السنة تنفيذ جزء كبيراً من مخطط الإنعاش الاقتصادي حيث تم استهلاك **380** مليار دينار من الغلاف المالي المقدر بـ **525** مليار دينار التي تم تخصيصها لهذا المخطط [١١]. وفي هذا الصدد شملت نشاطات البرنامج خمس مجالات تم توزيع الغلاف المالي عليها كما يوضحه الجدول رقم (**٠١**) أسفله.

حيث نلاحظ من خلال هذا الجدول أن تخصيص برنامج الإنعاش الاقتصادي تركز على التنمية المحلية والأشغال العمومية الكبرى، حيث بلغت قيمتها **323** مليار دينار، كما تم تخصيص ما نسبته **8,95 %** لدعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن خلال هذا البرنامج فقد تم إنشاء **728.500** منصب شغل، منها **477.500** منصب دائم و **271.000** منصب مؤقت.

الجدول رقم (٠١): تخصيصات برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (٢٠٠١/٢٠٠٤).

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبة (%)
دعم الإصلاحات	47	٠8,95
الفلاحة والصيد البحري	65	12,38
التنمية المحلية	113	21,52
الأشغال الكبرى	210	40,00
الموارد البشرية	90	17,14
الإجمالي	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.

٢,٢,١ برنامج دعم النمو الاقتصادي (٢٠٠٥/٢٠٠٩):

لقد شهدت بداية سنة **2005** صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وقد رصد له غلاف مالي قدره ٥٥ مليار دولار كقيمة أولية، وخصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى للجنوب والهضاب العليا، من أجل فك العزلة عن الجنوب وفك الضغط عن الشمال، فحسب الإحصاء الوطني الخامس الذي أجرته الجزائر للسكان والسكن سنة ٢٠٠٨ أفضى إلى تحديد عدد الجزائريين ٣٤,٨ مليون نسمة يسكن ٨٠ % منهم في المدن الساحلية، وهو ما يؤكد أهمية السياسة التنموية التي شرعت الدولة في التخطيط لها من اجل إعادة التوازن الديمغرافي عبر مناطق الوطن، ولا سيما من خلال تهيئة مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب وجعلها أكثر استقطابا للتنمية، كما أهتم كذلك هذا البرنامج على غرار البرنامج الأول بالبطالة والتشغيل والصحة والتعليم والأشغال العمومية، ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى إلى إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بين هذه المشاريع، تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية والتهيئة التدريجية للتراب الوطني. كالطريق السيار شرق غرب على مسافة **1200** كيلومتر والذي يقطع الجزائر من الشرق إلى

الغرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية، إنشاء مليون وحدة سكنية... إلخ. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج فيما يلي:

- تطوير البنية التحتية الاقتصادية، من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه.
- الاهتمام بالقطاع الفلاحي، بإنتهاج سياسة بناء السدود وتدعيم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي.
- تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان التكنولوجية الإعلام والاتصال.
- تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

وجاء هذا البرنامج في إطار محاولة استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة، وقد شمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية، حيث تجاوزت مثلاً حصة البنية التحتية الاقتصادية نحو **40 %** من إجمالي الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج أي ما يقارب **29** مليار دولار أمريكي، منها مبلغ **9,2** مليار دولار مخصصة للنقل، مقابل **7,9** مليار دولار للأشغال العمومية، وحوالي **5,1** مليار دولار للموارد المائية، أما البناء فقد تم تخصيص ما يعادل مبلغ **7,3** مليار دولار، وذلك حتى تتمكن من انجاز مشروع المليون وحدة سكنية المبرمج، ويمكن أن نبرز مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو ومحاوره الخمسة في الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٢): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (٢٠٠٥/٢٠٠٩)

القطاعات	القيمة المخصصة (مليار دينار جزائري).	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	١٩٠٨,٥	45,50
تطوير المنشآت الأساسية	١٧٠٣,١	40,50
دعم التنمية الإقتصادية	٣٣٧,٢	08,00
تطوير الخدمة العمومية	٢٠٣,٩	04,80
تطوير تكنولوجيا الاتصال	٥٠	01,10

الإجمالي	٤٢٠٢,٧	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص ٢، من الموقع الإلكتروني: **http://www.premier-ministre.gov.dz**

ولقد استخدمت الجزائر في تمويل هذه المشاريع موارد الموازنة العامة وابتعدت عن طرق التمويل الأخرى خاصة الاقتراض من الخارج، إلا أن الاعتماد على موارد الموازنة العامة في بلد مصدر للنفط كالجزائر يطرح عدة تساؤلات حول مدى استمرارية الاعتماد على مورد مالي ناضب؛ على الرغم من أن بعض الاقتصاديين يقرون بأنه لا توجد أية مخاطر، حيث أن الجزائر استفادت من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، وحتى وإن انخفضت أسعار النفط في العشرية القادمة فإن أثر هذا الانخفاض على إيرادات الموازنة العامة سيعوض بالاستثمارات المهمة في مجال النفط والغاز، كما أن السياسة المالية المتبعة في الجزائر خلال هذه الفترة تميزت بالحذر، حيث تم ادخار الفائض من الإيرادات في صندوق ضبط الإيرادات، والذي تم استخدام موارده من أجل تخفيض الدين الخارجي، والنتيجة انخفاض في الدين الخارجي وارتفاع احتياطات الصرف وهي تغطي سنتين من الواردات. (١٢)

إن الملاحظ حول مضمون البرنامجين السابقين، هو وجود تكامل بينهما أي يكمل احدهما الآخر، إذ يمكن أن نصف هذه الفترة (٢٠٠١/٢٠٠٩) بفترة الإنعاش وضمان ديمومة النمو والتنمية. إلا أنه وبتغير السعر المرجعي في قانون المالية من ١٩ دولار إلى ٣٧ دولار لبرميل البترول. وبالتصديق على قانون المالية لسنة ٢٠١١ دخل البرنامج الثالث حيز التنفيذ، وهو برنامج خماسي يمتد عبر الفترة (٢٠١٠/٢٠١٤) ويعنى بالاستثمار في الموارد البشرية.

٣,٢,١ برنامج التنمية الخماسي (٢٠١٠/٢٠١٤):

وهو برنامج إنمائي يساهم في تثبيت وجهة السياسة الإقتصادية بالجزائر بالاستمرار نحو دعم الطلب الكلي. وقد رُصد له غلاف مالي يقدر بمبلغ ٢٨٦ مليار دولار، وقد خَصصَ هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية، حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا

الغلاف **40 %**، وكذا التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي، التعليم العالي، استعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية.

وعلاوة على حجم النشاطات التي سيفيد بها أداة الإنجاز الوطنية يخصص هذا البرنامج أكثر من **1.500** مليار دج لدعم تنمية الاقتصاد الوطني من خلال دعم التنمية الريفية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء مناطق صناعية، ومواصلة تطوير البني التحتية وفك العزلة والتحضير لاستقبال المستثمرين، كما خصص البرنامج للاستثمارات العمومية ما يقارب من **40 %** من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية. بالإضافة إلى تحديث أجهزة الدولة المختلفة جيش، شرطة، حماية مدنية، مدارس ومعاهد وطنية، عدالة، الجهاز الضريبي والجمارك، البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتقرير بناء ١١ ميناء.[١٣] وقد تم إدراج مجموعة من الأهداف الرئيسية والمهمة لهذا البرنامج الخماسي، والمتوقعة منها تحقيق آثار اجتماعية واقتصادية إيجابية على الاقتصاد الوطني والحياة المعيشية للمواطن بصفة عامة، ومن أهمها:

- التكفل بالتنمية المستدامة للبلاد، والاستجابة لتطلعات الأفراد.
- فك العزلة وتحسين أمن الطرقات.
- دعم المكانة الجيو إستراتيجية للجزائر.
- تثمين الثروات الطبيعية المحلية والوطنية للبلاد.
- المساهمة في تطوير السياحة والصيد البحري.
- تدعيم الوسائل الوطنية في مجال الدراسات والإنجاز.
- تطوير النشاطات التجارية والإسهام في دفع مستوى النمو الإقتصادي.
- المساهمة في خلق مناصب الشغل، حيث يتوقع توفير ٩٠٠,٠٠٠ منصب شغل.
- المساهمة في تهيئة الإقليم بصفة عقلانية، متوازنة، عادلة واجتماعية واقتصادية مستقبلية، جالبة للاستقرار، والأمن والازدهار.

إن سياسة الإنعاش التنموية التي انتهجتها الجزائر وترافقت مع المخططات الاقتصادية والبرامج تنموية الثلاث، تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات، والهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية وإعداد النظام المالي والجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة. وهناك رغبة بادية من وراء هذه البرامج لتحسين صورة الجزائر داخليا وخارجيا وجعلها أكثر جاذبية، خاصة الصورة التي رافقتها زمن العشرية السوداء، وكذا الرغبة الحقيقية بالإقلاع بالاقتصاد الوطني نحو تحقيق نمو قوي ومستديم يأخذ في طياته أبعاد التنمية الاقتصادية الاجتماعية والبيئية. إن هذه التحديات ماهي إلا دفعة جديدة لمجموعة من الإصلاحات والسياسات التي يجب إتباعها، والتي يجب أن تمس جميع القطاعات الإستراتيجية الكبرى، من محروقات وغاز والصناعات الكيماوية، الاتصالات السلكية واللاسلكية، الخدمات المالية، النقل الجوي والبحري، البناء والمنشأت القاعدية، تحليه المياه السياحة، كل هذه القطاعات يجب تغطيتها وتفعيلها، والجزائر انطلقت بحزم في تبني سياسة تهدف إلى ضمان النمو الاقتصادي المستديم وتقليص السلبيات التي مازالت عالقة، وعلى هذا الأساس تم وضع مرتكزات لتحقيق التنمية المنشودة وضمان استمرار معدل النمو وتحسينه، إلا أن السؤال المطروح هنا هو مدى إنعكاس توجهات هذه السياسة الاقتصادية على أداء الإقتصاد الجزائري من خلال البرامج التي أنجزت والتي هي في قيد الانجاز والخاصة بفترة الدراسة. أي ما مدى مساهمة هذه السياسة بشكل عام في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وهو أول شرط لتحقيق النمو اللازم للتنمية ؟.

٢. إنعكاس السياسة الإقتصادية على أداء الإقتصاد الوطني خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

لم تعد مسألة إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر مسألة اختيارية في ظل التطورات الاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية على حد السواء، وإنما أضحت ضرورة بالغة تؤدي إلى خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني كلما تأخرت، فالهدف من عملية إصلاح السياسة الاقتصادية في الجزائر هو وجود سياسة اقتصادية على الصعيد الوطني تتصف بالمرونة والانسجام والتكامل بين جميع أدواتها، تتضمن برنامجاً للتغيير والتحديث والتطوير يقوم على أسس ومعايير اقتصادية، تراعي تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز القدرة الإنتاجية والتنافسية

للاقتصاد الجزائري داخلياً وخارجياً، بغية رفع مستويات الاستثمار ومكافحة البطالة والتحكم بالتضخم، مما ينعكس ذلك في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وضبط التوازن الخارجي وتحسين مستوى المعيشة لمختلف الطبقات الاجتماعية، وبالتالي تحقيق مؤشرات الاستقرار الاقتصادي من جهة، والاتجاه نحو تحقيق هدف التنمية الاقتصادية المنشودة من جهة ثانية. إن الجزائر من هذا المنطلق استجابت لمتطلبات العولمة ساعية في نفس الوقت إلى أن تتوافق مع التحديات الداخلية الجديدة، فما قيل عن انجازات الجزائر بالفترة ١٩٩٩/٢٠١١ لم يتم تحقيقه منذ الاستقلال كنتيجة للبرامج المسطر، ومع بلوغ سنة ٢٠١٤ ستشكل الجزائر الثلاثة برامج المسطرة التي تم اعتمادها منذ سنة ٢٠٠١.

وانطلاقاً من منهجية البحث المتبعة في المحور السابق، فإن الدراسة ستتطرق في هذا المحور إلى معرفة مدى إنعكاس توجهات السياسة الاقتصادية للجزائر على أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي بالفترة المحددة، وذلك بتقسيم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي إلى مؤشرات النمو والبطالة، التضخم والتوازن الخارجي، حيث سيتم تحليل معدلي النمو والبطالة للارتباط الوثيق الموجود بينهما ثم الانتقال إلى تحليل معدل التضخم والتوازن الخارجي للعلاقة الموجودة بينهما كذلك، من خلال المتغيرات النقدية.

١,٢ تحليل تطورات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

يعتبر فهم النمو الاقتصادي "**Economic growth** " وتطوره أحد الاهتمامات الرئيسية للأكاليميين وصانعي القرار على حد سواء. وتسعى الدول المختلفة في برامجها الاقتصادية إلى تحقيق أعلى معدلات النمو، موازاة مع أهداف اجتماعية واقتصادية أخرى. كما تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي والخطط الإنمائية، وبخاصة في الدول النامية، إلى توفير العوامل المختلفة التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي بهدف اللحاق بالاقتصاديات المتقدمة.

ويقع النمو الاقتصادي في مركز دراسات الاقتصاد الكلي **Macroeconomic**، وبات الاقتصاديون يفهمون أن النمو الاقتصادي طويل الأجل أكثر أهمية من التقلبات قصيرة

الأجل، وأصبح محور الأبحاث الاقتصادية يدور حول تحديد محددات هذا النمو الاقتصادي. ولا تختلف الكتابات الاقتصادية الأكاديمية كثيرا في تحديدها لمفهوم النمو، وتركز أغلب الصياغات لهذا المفهوم على الزيادة في الناتج الوطني الحقيقي من فترة إلى أخرى. وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، ازدادت معدلات النمو في الناتج الوطني. والعكس صحيح، فكلما انخفضت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية، انخفضت معدلات النمو في الناتج الوطني.(١٤)

ورغم قناعتنا بأن الغاية من النمو الاقتصادي ليست زيادة الناتج الوطني الحقيقي فقط، وإنما تحسين حالة السكان في إشباع حاجاتهم المتعددة، فإننا في بحثنا هذا نعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني الحقيقي. أي أن الاقتصاد الوطني يعتبر في حالة نمو إذا كان الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية الحالية أكبر من الناتج الوطني الحقيقي للفترة الزمنية السابقة.

ومن هذا المنطلق فإن الحديث عن علاقة السياسة الإقتصادية بالنمو الاقتصادي بالجزائر يقودنا إلى مسايرة مستوى النمو الاقتصادي لتطورات قيم الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة، ويدعونا إلى التساؤل حول دور السياسة الإقتصادية في نقل أثرها من الجانب النقدي عن طريق الإنفاق الحكومي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في الحالة التي إنتهجت فيها الجزائر سياسة توسعية بالفترة الأخيرة والتي جسدتها البرامج التنموية السابقة الذكر. ويمكن توضيح هذه العلاقة في تحليلنا لتطورات النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي لهذه الفترة في معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٣): تطور نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1999/٢٠١٠). (الوحدة: مليار دينار جزائري)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	نمو PIB (%)	الإنفاق الحكومي	نمو الإنفاق الحكومي (%)	النمو الاقتصادي (%)
١٩٩٩	٣٢٣٨,٢٠	-	961	-	03,20
٢٠٠٠	٤١٢٣,٥٠	27.34	1178	822.58	02,20
٢٠٠١	٤٢٢٧,١٠	02.51	1321	12.13	02,60
٢٠٠٢	٤٥٢٢,٧٠	06.99	1550	17.33	04,70
٢٠٠٣	٥٢٥٢,٣٠	16.13	1811	16.83	06,90
٢٠٠٤	٦١٤٩,١٠	17.07	1920	06.01	05,20
٢٠٠٥	٧٥٦١,٩٠	22.97	1950	01.56	05,10
٢٠٠٦	٨٥١٤,٨٠	12.60	2189	12.25	02,00
٢٠٠٧	٩٣٦٢,٦٠	09.95	3052	39.42	04,80
٢٠٠٨	١١٠٦٩,٠٠	18.22	4322	41.61	02,40
٢٠٠٩	١٠٠١٧,٥٠	- 09.50	5191	20.10	02,37
٢٠١٠	١٢٠٤٩,٤٩	20.28	5860	12.88	800.3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ons)، وقوانين المالية من الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية: **http://www.joradp.dz**

- Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 01/163 September 2001. No: 08/102 March 2008,

تتضح من خلال الجدول السابق العلاقة الموجودة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي ساهمت إلى حد كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، كما ساهمت هذه البرامج الإنفاقية بالجزائر في تحقيق متوسط معدل نمو اقتصادي قدر بـ ٣,٧٧ %، إذ ساهم مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٤ في تحقيق متوسط معدل نمو إقتصادي خارج قطاع المحروقات قدر بـ ٠٥,٥٠ % ومعدل متوسط لنمو الناتج المحلي الإجمالي قدر بـ ١٠,٦٧ %،

فبداية من سنة 2001 عرف معدل النمو الاقتصادي تحسناً ملحوظاً حيث انتقل من ٠٢,٦٠ % سنة 2001 إلى ٠٦,٩٠ % سنة 2003، وهو أكبر معدل نمو وصلت إليه الجزائر خلال هذه الفترة. وهو ما يبرز حجم الازدهار الاقتصادي الذي تولد عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي مقارنة بالفترة التي سبقته، في حين أن البرنامج التكميلي لدعم النمو فقد ساهم في تحقيق متوسط معدل نمو خارج قطاع المحروقات قدر بـ ٠٦,٦٠ % خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٥، أي بنسبة أكبر مما قد حقق خلال الفترة ٢٠٠٤/٢٠٠١ من قبل مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي، وهذا ما يؤكد استمرارية تحسن النشاط الاقتصادي في الجزائر مع تزايد الانفاق العام. إلا أن ذلك راجع أساساً إلى تحسن أسعار النفط في السوق الدولية، حيث ظل قطاع النفط مهيمناً على الاقتصاد الجزائري بالمقارنة مثلاً مع قطاع الصناعة الزراعة، وهذا التأثير الشديد نسبيا لمعدل نمو قطاع المحروقات في الاتجاهين على معدل النمو الإجمالي يعد أمرا منطقيا، حيث أن قطاع المحروقات لا يزال يعتبر أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام في الجزائر.

ويبدو النمو خارج المحروقات في تحسن نسبي ملحوظ مقارنة بالنمو الإجمالي (ولو أنه لا يزال يعتبر متواضعا نسبيا مقارنة بذلك المسجل من طرف أغلب البلدان المنتجة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، إذ تراوح معدله بين أدنى نسبة له والمقدرة بـ ٤,٧٠ % في ٢٠٠٥ وأعلى نسبة له والمقدرة بـ ٩,٣٠ % في ٢٠٠٩، وبمتوسط ٦,١٠ % للفترة ٢٠٠٩/٢٠٠١، وبذلك يمكن القول مبدئيا، إن النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات كان شبه مطرد خلال الفترة، إذ أنه لم يعرف تذبذبا كبيرا. ولا شك في أن برامج الاستثمارات العمومية لعبت دورا حاسما في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول إنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية والبناء، المعني الأول بأهم المشاريع في تلك البرامج (بمعدل نمو متوسط ٨,٠ % في المتوسط)، إضافة إلى قطاع الفلاحة (بمعدل نمو متوسط ٦,٤٠ % في المتوسط)، عبر مختلف برامج الدعم الخاصة به، وكذا قطاع الخدمات (بمعدل نمو متوسط ٦,٣٠ %)، وذلك خلال الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠١.[١٥]

وبالرغم من هذا التحسن، فإن هذا النمو يبقى هشاً، ولا يعول عليه كثيرا في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية لأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقى متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نموه المتوسطة خلال الفترة في حدود ٢,٦٠ %، وبذلك فإن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبياً، على الرغم من أن هذا القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلاً عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون التنمية الصناعية تعد في الغالب المظهر الأول والمميز للنمو الاقتصادي، إضافة إلى اعتبارها المحفز للقطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع.(١٦)

٢,٢ تحليل تطورات معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

إن العلاقة التي تربط السياسة الاقتصادية بمفهوم البطالة هي السياسة التشغيلية والتي تعد جزء من السياسة الكلية للدولة، وتتمثل سياسة التشغيل في مجموعة الإجراءات الموضوعة حيز التنفيذ من قبل الإدارة العمومية، بهدف خلق مناصب شغل للعاطلين عن العمل وخفض نسبة البطالة (١٧)، ولبناء سياسة تشغيل توجد مقاربتان اقتصاديتان. الأولى تعتمد على المقاربة الكينزية، القائمة على تدعيم الطلب عن طريق إجراءات تحفيزية للاستهلاك، ما يساعد المؤسسات الإنتاجية على مضاعفة الإنتاج، بغرض تلبية هذا الطلب، ومنه خلق فرص عمل جديدة. في حين أن المقاربة الثانية تقوم على أساس تحسين عرض العمل، بمعنى أن تتوجه السياسة الحكومية لتطوير نوعية عرض العمل. وذلك من خلال تحسين المستوى التعليمي للأفراد، وتبني سياسة صحية مساعدة على بناء مجتمع سليم صحيا. بغرض توفير مجتمع قادر على العمل بصورة جيدة مما يساعد رؤوس الأموال على الانخراط في سياسات اقتصادية تنموية محددة الأهداف. وانطلاقا مما سبق يمكن تحديد أهداف السياسة التشغيلية في النقاط التالية:

- مكافحة البطالة من خلال مقاربة اقتصادية واضحة.
- تكييف مخرجات التعليم والتكوين مع متطلبات سوق العمل.

- تحسين اليد العاملة الوطنية لاسيما في التخصصات الغير متوفرة في سوق الشغل من جهة، وتنمية ثقافة المقاولة من جهة أخرى.

- تحسين آليات الوساطة في سوق العمل، وكذا تدعيم الاستثمار المولد لمناصب الشغل، وعصرنة آليات المتابعة والمراقبة والتقييم.

انطلاقا مما سبق، سنحاول إبراز مدى صحة الاعتماد على المقاربة الكينزية لتنشيط سوق العمل عن طريق زيادة الطلب، وهذا من خلال التجربة الجزائرية التي اعتمدت في السنوات الأخيرة على سياسة اقتصادية توسعية منتهجة في ذلك توسيعها للإنفاق الحكومي، وهو ما تجسد من خلال مخططين لدعم النمو الاقتصادي بالفترة ٢٠٠١/٢٠٠٩، وبرنامج خماسي إنمائي حالي يمتد بالفترة ٢٠١٠/٢٠١٤، حيث اتسمت هذه البرامج بزيادة مطردة للإنفاق الحكومي، مع انخراط الجزائر في سياسة المشاريع الكبرى. والتي مست كل القطاعات الاقتصادية في البلد. وفيما يلي نحاول تقييم هذه التجربة والتأكد من مدى تطابقها مع النظرية الكينزية القائمة على توسيع الطلب وزيادة الاستهلاك بغرض تشجيع الإنتاج، وباعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء من الطلب الإجمالي. فإن زيادة الإنفاق الحكومي سيؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي، ومن ثمة تحقق الغاية الأولى لهذه المقاربة. وهو تقليص نسب البطالة ورفع مستويات التشغيل. ولمسايرة هذه المقاربة بالجزائر نقوم بتحليل معدلات البطالة والانفاق الحكومي المحققة بفترة الدراسة، وذلك من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول رقم (٠٤): تطور الإنفاق الحكومي ومعدلات التشغيل والبطالة بالجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١٠) (الإنفاق الحكومي الوحدة: مليار دينار جزائري)

المؤشر / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإنفاق الحكومي	961	1178	1321	1550	1811	1920	1950	2189	3052	4322	5191	5860
معدل التشغيل (%)	7.58	63.6	68.9	66.8	71.1	73.7	84.7	87.7	86.2	88.7	89.8	90.0
معدل البطالة (%)	29.3	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2	10.0

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ons)، وقوانين المالية من الموقع الالكتروني للجريدة الرسمية: http://www.joradp.dz

تبين المعطيات العامة المطروحة بالجدول، التوسع الكبير في الإنفاق الحكومي خلال هذه الفترة، مع الانخراط الذي اعتمدته الحكومة في سياسة المشاريع الكبرى. والتي مست عديد القطاعات كالسكن، البناءات القاعدية، النقل، هياكل التعليم، وغيرها. حيث يظهر جليا أن الحكومة تطبق المقاربة الكينزية عن طريق الطلب المتنامي، لتحقيق أهدافها التنموية من خلال سياسة الإنفاق الحكومي. فقد ارتفعت النفقات العمومية من **961** مليار دينار خلال سنة ١٩٩٩ إلى ٥٨٦٠ مليار دينار في سنة ٢٠١٠، كما سجلت سنة ٢٠٠٨ أكبر نسبة ارتفاع مقارنة بالسنة التي سبقتها، إذ ارتفعت النفقات من **3052** مليار دينار سنة ٢٠٠٧ لتصل إلى ٤٣٢٢ مليار دينار سنة ٢٠٠٨. ومن جهة ثانية نسجل انحصارا في معدلات البطالة خلال هذه الفترة، فقد انخفضت من ٢٩,٣ % سنة ١٩٩٩ لتستقر عند حدود ١٠ % سنة ٢٠١٠، وبالمقابل زيادة مستمرة في نسب التشغيل، حيث ارتفع معدل التشغيل من **58.7** % سنة **1999** إلى ٩٠ % سنة **2010**، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع الطفيف في أسعار النفط، كما سمحت برامج الاستثمار الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف مكافحة الفقر وإحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي، كما أن قطاعي الخدمات والبناء والأشغال العمومية ساهما في إحداث **817.000** منصب شغل ما بين **2003/2001** خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي تم إطلاقه في جويلية **2001**.

كما يمكن الإشارة إلى سنة ٢٠٠٤، التي سجلت أكبر انخفاض في معدل البطالة من ٢٣,٧ % سنة ٢٠٠٣ إلى ١٧,٧ % سنة ٢٠٠٤. أي أن معدل البطالة فقد ستة نقاط كاملة خلال سنة واحدة. وذلك راجع حسب المصادر الحكومية، إلى بداية تطبيق عقود ما قبل التشغيل خلال هذه السنة. ففي الحالة العادية، لا يمكن تحقيق ذلك حتى في الاقتصاديات الأكثر تصنيعا في العالم. وهو ما يدعم الشكوك حول صحة المعطيات الرسمية، في غياب هيئات رقابية مستقلة بإمكانها التأكد من صحة المعلومات المقدمة.

وبشكل عام يمكن القول، أن الاعتماد على المقاربة الكينزية لتنشيط سوق التشغيل في الجزائر بالفترة 2010/١٩٩٩ قد حقق نجاحا نسبيا، وذلك من خلال التراجع المحسوس في معدلات البطالة، التي استقرت في حدود ١٠ % سنة ٢٠١٠، وهو ما يجعل الجزائر قريبة من المعدلات المسجلة في دول الجوار، وحتى دول شمال البحر الأبيض المتوسط.

كما أن هذا التحليل قد أثبتت العلاقة العكسية بين الإنفاق الحكومي ومستوى معدلات البطالة، وبالتالي يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة. غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات التمويل الحكومية للمشاريع، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية. وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق، وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية للبطالة.

٣,٢ تحليل تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (٢٠١١/١٩٩٩):

يؤدي عدم التحكم في معدل التضخم إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية الأخرى المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، كما أن تضخمًا زاحفًا إذا لم يتم التحكم فيه يمكن أن يتحول إلى تضخم جامح، ولا يوجد هناك أي اتفاق حول تعرف التضخم لأن هذا المصطلح يستعمل لوصف العديد من الحالات تختلف حسب مصدر التضخم، مثل الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار وارتفاع الدخول النقدية وارتفاع التكاليف، ولإزالة الُلبس من الأفضل تعريف التضخم بإضافة المصدر الذي ينتج عنه، مثل تضخم الأسعار وتضخم الأجور وتضخم الأرباح وتضخم التكاليف. وتعتبر الأرقام القياسية الأدوات الأكثر فعالية لقياس معدلات التضخم، ومن ثم تستخدم كمؤشرات إحصائية لقياس اتجاهات التضخم والانكماش الاقتصادي.

وفي الجزائر فإن مصدر وأسباب التضخم ليست نقدية فقط وإنما هيكلية ومؤسساتية كذلك. وقد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية

للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادرًا على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي، مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية.(١٨)

وقد شهدت معدلات التضخم في بداية التسعينيات من القرن الماضي ارتفاع مطرد إلى أن وصل إلى حوالي **32 %** كأقصى حد لها سنة **1992**، ثم عرف تراجع مهماً في نهايتها إلى أن بلغ **5,7 %** سنة **1997** ليستمر الانخفاض إلى **2,6 %** سنة **1999**، ووصل الانخفاض لمعدل قياسي بلغ **0,34 %** سنة **2000** كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وتفسيرات أسباب انخفاض معدل التضخم في الجزائر يمكن إرجاعها إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتحرير الأسعار، وتعديل أسعار الفائدة الحقيقية برفعها إلى مستويات قياسية سنتي ١٩٩٥/١٩٩٤، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل قياسية.

كما يمكن تفسير عودة ارتفاع معدلات التضخم في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع نمو الكتلة النقدية بسبب برامج التنمية الاقتصادي بالفترة(١٩). وبالرجوع إلى الجدول التالي، يمكن تحليل تطور معدلات التضخم بالجزائر خلال فترة الدراسة ٢٠١١/١٩٩٩.

الجدول رقم (٠٥): تطور معدلات نمو الكتلة النقدية والتضخم بالجزائر خلال الفترة (2009/1999). الوحدة: (%)

المؤشر / السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
نمو الكتلة النقدية	13,6	12,99	22,30	17.30	13,71	10,51	11,71	18,61	24,21	16	3,2
معدل التضخم	2,8	0,3	4,2	1,4	2,6	3,6	1,6	2,5	4,5	4.8	5.7

Source: Banque d'Alger, Algeria: Statistical Appendix IMF Country Report No: 08/102 March 2008, No: 01/163 September 2001.

http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_(consumer_prices).html

إن هذه المرحلة تميزت بتطبيق برامج تنموية مختلفة والتي تهدف إلى تخفيض معدلات البطالة مع السماح بمعدلات تضخم مرتفعة حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً مع انخفاض معدلات البطالة نوعاً ما، إلا أن البعض من المحللين يرون أن أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في ثلاث مصادر، وهي التوسع في مكونات الإنفاق الكلي الخام؛ الزيادة في تكاليف الإنتاج (والمتمثلة أساساً في زيادة كتلة الرواتب والأجور)؛ وزيادة الكتلة النقدية.

وهناك ارتباط وثيق بين تطورات العوامل الثلاثة التي سبق أن ذكرناها وتطورات معدلات التضخم، حيث يعتبر التوسع في الإنفاق الكلي الخام من العوامل المسببة لارتفاع معدلات التضخم، إذ يؤدي انخفاض معدل نمو الإنفاق الكلي الخام إلى انخفاض معدل التضخم والعكس صحيح، ويعد الإنفاق الاستهلاكي أحد أهم مكونات الإنفاق الكلي الخام ويشكل قطاع الأجراء الجزء الأكبر من مستهلكي السلع والخدمات، حيث أن طلبهم المحدد بواسطة الأجور التي يتقاضونها يؤثر بشكل بالغ الأهمية على المستوى العام للطلب الكلي، وهذا ما يؤثر بشكل مباشر على الأسعار. كما أن اتجاه نمو كتلة الرواتب والأجور يسير بنفس اتجاه نمو معدل التضخم، فإذا ما رجعنا إلى الفترة **(1999/٢٠٠٩)** نلاحظ أن ارتفاع معدل نمو كتلة الرواتب والأجور من **4,37 %** إلى **10,24 %** ما بين **2000** و **2001** أدى هذا إلى ارتفاع معدل التضخم من **0,30 %** إلى **4,2 %** خلال نفس الفترة.(٢٠)

ويعتبر المصدر الثالث نتيجة منطقية للمصدرين السابقين في الدول النامية التي تعتمد على الإصدار النقدي، حيث يتجلى لنا من خلال تطور الكتلة النقدية أن اتجاه نمو الكتلة النقدية ارتبط بشكل كبير مع اتجاه نمو معدل التضخم ومع بقية المصادر.

ووفقاً لما تراه المنطلقات الحديثة في التحليل الاقتصادي فإن لجوء الحكومة إلى تمويل نفقاتها من خلال زيادة العرض النقدي، كسياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر سيترتب عنه آثار توسعية على الناتج الوطني وذلك لأن التمويل بالعجز يترك أثرين على الناتج أحدهما يعود إلى الزيادة الايجابية التي تتركها الزيادة في الإنفاق الحكومي على الناتج والآخر

يتأتى عبر الأثر الايجابي الذي تتركه زيادة العرض النقدي على الناتج. وبالرغم من الآثار الايجابية، فإن هذه الوسيلة قد تسبب ظهور تضخم يضر بالاقتصاد نظراً لضعف وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا ما من شأنه أن يجعل جانب العرض الكلي لا يستجيب بالوتيرة نفسها لزيادة الطلب الكلي، الأمر الذي ينتج عنه تضخم في الاقتصاد.

ومن هذا المنطلق بدأت الأنظار تتجه نحو إطار السياسة النقدية المعروف بإسم إستهداف معدل التضخم **inflation targeting**، كأحد أهم التطورات الحديثة في مجال عمل البنوك المركزية. وقد بدأت بعض الدول الصناعية مثل أستراليا، كندا، نيوزيلندة، السويد وبريطانيا في تطبيق نظام إستهداف التضخم منذ الثمانينات وأوائل التسعينات، ثم تزايد إهتمام العديد من إقتصادات الدول الناشئة خلال التسعينات بهذه السياسة، منها الشيلي، المكسيك، والبرازيل. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول مدى مواكبة النظام المصرفي الجزائري للتطورات الحديثة في تصميم السياسات النقدية، وواقع ومتطلبات التطبيق الصحيح لإستراتيجية استهداف التضخم في الجزائر. خاصة وأن معدلات التضخم لا تزال أخذة في الارتفاع، فقد قدر سنة ٢٠١١ بمعدل **4,5 %**.

٤,٢ تحليل تطور مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر خلال الفترة (١٩٩٩/٢٠١١):

إن مفهوم التوازن الخارجي وبإعتباره هدف معلن للسياسة الاقتصادية كما تطرقنا إليه بالمحور الأول للدراسة، يقصد به التوازن في ميزان المدفوعات وللحكم على مدى تحقيق السياسة الاقتصادية التوسعية التي انتهجتها الجزائر خلال الفترة الأخيرة للتوازن الخارجي، يجب تحليل التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (٠٦): تطور مؤشرات التوازن الخارجي بالجزائر خلال الفترة (٢٠٠٠/٢٠٠٩). (الوحدة: مليار دولار)

المؤشر / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الحساب الجاري	9.089	6.938	43.70	88.40	11.12	21.18	28.95	30.54	34.45	0.410
رصيد ميزان المدفوعات	7.789	6.368	36.60	74.69	9.251	16.94	17.94	29.55	36.99	3.860
الصادرات من المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55	54.54	53.61	59.61	77.19	44.41

Source: l'Office National des Statistiques, Banque d'Alger, Du site web: http://www.ons.dz, 21/08/2012.

عرف ميزان المدفوعات بالجزائر عجزًا مزمناً بعد الاستقلال وفي أغلب السنوات العقد الأخير من القرن الماضي، ويرجع ذلك أساساً إلى العجز في حساب رأس المال، وقد شهدت سنة **1995** أكبر نسبة عجز في ميزان المدفوعات وذلك راجع إلى ارتفاع أقساط المديونية وشلل الاقتصاد الوطني بعد حركة الخصخصة التي شهدتها تلك المرحلة.

أما مرحلة العقد الأول من القرن الحالي والممتدة بالفترة ٢٠٠٠/٢٠٠٩ فقد سجل ميزان المدفوعات فوائض مهمة، حيث وصل الفائض إلى **74.69** مليار دولار سنة ٢٠٠٣ بالرغم من استمرار العجز المسجل في حساب رأس المال والذي بلغ - **13.38** مليار دولار سنة **2007**، وهذا راجع أساساً إلى تراكم احتياطات الصرف الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، ويوضح الجدول السابق أن تطور الصادرات من المحروقات ينعكس بصورة واضحة على التطور الحاصل في الحساب الجاري.

إن الملاحظ للنتائج المحققة يحكم بإيجابية وفعالية هذه السياسة الكينزية التوسعية المدعمة للطلب الكلي في التأثير الإيجابي على معدلات النمو والبطالة، لكن الملاحظ لهذه النتائج مقارنة مع ما أنفق من مبالغ من جهة وما تسرب إلى القطاع الخارجي من جهة أخرى يجزم بمحدودية هذه السياسة ونقص فعاليتها، إذ أن حجم الواردات تزايد خلال فترة تنفيذ مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي من ٩,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ١٧,٩ مليار دولار سنة ٢٠٠٤، كما تزايد خلال فترة تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو من ١٩,٨ مليار دولار سنة ٢٠٠٥ إلى **37.9** مليار دولار سنة ٢٠٠٩، وهو ما يعني أنه خلال فترة تنفيذ البرنامجين من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٩ تزايدت الواردات بنسبة ٣٠٠ %، وهو ما يعني كذلك أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي المتولدة عن البرنامجين قد تم تلبيتها من القطاع

الخارجي عن طريق الإستيراد ولم يتم تلبيتها من طرف جهاز الإنتاج المحلي، وهو ما يعني ضياع العديد من فرص الإنتاج والعمالة والمداخيل، أي أنه لو تم تلبية تلك الزيادة في الطلب أو على الأقل جزء كبير منها محلياً لشهدت معدلات النمو ارتفاعا أكبر ومعدلات البطالة انخفاضا أكبر.(٢١)

كما أن الأثر العام للسياسة الاقتصادية على النمو لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لا زال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام؛ وأن النمو خارج المحروقات، وعلى الرغم من معدله الهام نسبيا، بقي هشا، باعتباره منشطا إلى حد كبير بواسطة الاستثمارات العمومية في مجال البنى التحتية خاصة؛ وأن مساهمة قطاع الصناعة الذي يعد الأساس لكل نمو حقيقي ودائم في هذا النمو كانت على العموم ضعيفة.

وعليه فإنه يمكن القول أن الشرط الأول والرئيسي في نجاح تطبيق سياسة دعم الطلب الكلي التوسعية في الإنفاق العام في الإقتصاد الجزائري غير متوفر بشكل كبير، إذ أن جهاز الإنتاج لم يستطع الإستجابة لتلك الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة المتولدة عن البرنامجين ولا شك في أنه لن يستطيع مواكبة الزيادة في الطلب المباشرة وغير المباشرة التي سيولدها البرنامج الخماسي الجاري ٢٠١٠/٢٠١٤، حيث أن النسبة الأكبر في الواردات خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٩ سجلت على مستوى السلع نصف المصنعة التي تزايدت من ١,٤ مليار دولار سنة ٢٠٠١ إلى ٩,٥ مليار دولار سنة ٢٠٠٩، إضافة للتجهيزات الصناعية التي تزايدت خلال نفس الفترة من ٣,٢ مليار دولار إلى ١٤,٣ مليار دولار، والمواد الغذائية من ٢,٣ مليار دولار إلى ٧,٣ مليار دولار، وهذا ما يؤكد أن مشكل الإقتصاد الجزائري هو مشكل ضعف جانب العرض أي الجهاز الإنتاجي وليس مشكل ضعف في جانب الطلب.

الخاتمة:

يبدو جليا أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تتجه ولا تزال تتجه نحو تكريس سياسة إقتصادية توسعية وانتعاشية، وذلك لأنها ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي وليس

العرض الكلي، خصوصا بعد الإستمرار في التوسع في الإنفاق العام. غير أن ذلك يقابله الغياب شبه التام للجهاز الإنتاجي المحلي، مما يعزز من تزايد حجم الإستيراد مستقبلا مع تواصل تنفيذ البرنامج الخماسي ليبلغ مستويات قصوى قد يصعب تحملها مستقبلا، وذلك مع تآكل احتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة في مختلف النشاطات ومع عديد القطاعات في مشهد يعود بنا إلى فترة الإشتراكية الصرفة التي كانت تسود الإقتصاد الجزائري والتي كانت الخزينة فيها هي كل شيء، وبالتالي فصناع القرار ملزمون بالإهتمام أكثر بموضوع إعداد وتنفيذ السياسة الإقتصادية، والعمل على توجيهها وفق ما يمليه المنطق الإقتصادي وليس على أساس ما تمليه الحسابات الشخصية والحزبية وغير الإقتصادية، لأن الوقائع أثبتت أن السياسة الإقتصادية في الجزائر تسير في الطريق غير الصائب اقتصاديا مما يحتم من ضرورة تصحيح مسارها لأن هذا هو ما يهم البلاد والأفراد في المستقبل، رغم أنها تسير في طريق ليس بالخاطئ على الأقل اجتماعيا في المدى القصير وهذا لن يدوم طويلا لأن عواقبه جد سلبية ووخيمة مستقبلا على جميع الأصعدة.

إن النتائج المتواضعة نسبيا والمحققة بفترة الدراسة (٢٠١١/١٩٩٩)، مقارنة بحجم بالموارد المالية الموظفة، تمكن من القول بأن السياسة التوسعية في الجزائر تواجه مشكلة نقص في الفعالية، باعتبار أن أحد الأهداف الأساسية المتوخاة منذ انتهاج هذه السياسة، وهو تحقيق نمو خارج المحروقات حقيقي ومستمر، بحيث يكون له أثر قوي على التشغيل والتنمية الشاملة للبلاد، ويسمح بتنويع الاقتصاد وفك تبعيته المفرطة للخارج (المتمثلة في تصدير المحروقات واستيراد كل شيء تقريبا بعائداتها)، لا يزال بعيد المنال. وسبب ذلك، في تقديرنا، هو غياب إستراتيجية اقتصادية واضحة وشاملة تعمل خاصة على إزالة مختلف الإختلالات، والقضاء على كل العراقيل التي تحول دون رد الاعتبار لجهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته، وتمكينه من استغلال المزايا النسبية المتاحة، ليكون أكثر فعالية وتنافسية. كما أن البيئة المؤسساتية غير الملائمة التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حاليا (المنتظر منه لعب الدور الحاسم في تنشيط الاقتصاد الوطني، في ظل اقتصاد السوق) تشجع أكثر على البحث عن مصادر الريع، بدلا من الإبداع والأنشطة المنتجة للثروة.

وعلى العكس تماما مما كان متوقعا، انتهى الوضع إلى ارتفاع قياسي في الاعتماد على صادرات النفط التي ارتفعت من ٩٢ %، قبل سنة ١٩٩٩، إلى ٩٨ % خلال الأشهر السبعة الأولى من السنة الجارية ٢٠١٢، حيث لا تصدر الجزائر خارج النفط سوى ٢ % من مجموع صادراتها، خاصة أن الوفرة المالية التي تمتعت بها الخزينة العمومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط شجعت على الاستيراد والتوجه إلى اقتصاد الحاويات. وتبرز هذه الأرقام الفشل في تحقيق برامج الإنعاش الاقتصادي وعدم جدية السياسات المنتهجة من قبل الحكومات المتعاقبة منذ ١٩٩٩ وضعف التخطيط والاستشراف وحالة التخبط الاقتصادي في القرارات، وهو ما يضع الجزائر في مأزق التأثر سريعا بأي هزات في الأسواق الدولية وغارقة في مستنقع النفط وتحت رحمة بورصات القمح والحليب والسكر في العالم. ويمثل هذا، أكبر تهديد للأمن والسلم الاجتماعي للجزائر، ويبرز أيضا حاجة الجزائر إلى إعادة النظر في توجهات السياسة الاقتصادية.

الهوامش والإحالات:

(١)- نعمت الله نجيب وآخرون، مقدمة في الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٩٠، ص ١٤١.

(٢)- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٦، ص ٢٩.

(٣)- عويس منى، الأفندي عبلة، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ٦٥.

(٤)- عبد الله عقيل جاسم، مدخل إلى التخطيط الاقتصادي، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٧، ص ٣٧.

(٥)- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص ٢٦٢.

(٦)- يونس محمود، محاضرات في التخطيط الاقتصادي، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٥٠.

(٧)- إبراهيم نعمت الله نجيب، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٣٨٧.

(٨)- عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب اليوم، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ١١٩.

(٩)- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى تحقق أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٤/٢٠٠٥، ص ٢٠٤.

(١٠)- وليد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩. ص ٢٢.

[١١]- Fodil hassam, chronique de l'économie algérienne - vingt ans de réformes libérales -l'économiste d'Algérie, Algérie , p 61.

[١٢]- Daniel solano, Algérie construire l'avenir, le MOCI , N 1706, 9-6-2005. P P 7-10

[١٣]- وزارة الأشغال العمومية الجزائرية، تقرير حول خطة عمل وبرنامج قطاع الأشغال العمومية، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ١٣.

[١٤]. عبد الوهاب أمين، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار الحالة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عَمان، ٢٠٠٢، ص ٣٧١.

[١٥]. محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد ١٠، جامعة ورقلة، ٢٠١٢، ص ١٥٣.

[١٦]- M.Bellataf, Economie du Développement, OPU, Alger, 2010, P17.

[١٧]- كمال عايشي، الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠١/٢٠١٠، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر ،جامعة المسيلة، ١٥/١٦ نوفمبر ٢٠١١، ص ٠٣.

[١٨]- تومي صالح، النمذجة القياسية للتضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٨٨/٢٠٠٠، أطروحة دكتوراه من جامعة الجزائر، فرع القياس الاقتصادي 2002، ص٣٠٧.

[١٩]. وليد عايب، سياسة الإنفاق الحكومي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الاقتصاد، جامعة دمشق، ٢٠٠٩. ص ١٢٦.

(٢٠) ـ Mourad benachnhou, inflation, dévaluation, marginalisation, dar elcharifa, Alger, 1993, p 5.

(٢١) ـ كريم بودخدخ، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ٢٠٠١/٢٠٠٩، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠٠٩/٢٠١٠. ص ٣٣٢.

Abstract

It is clear that economic policy in Algeria is moving and still heading towards devoting an expansive and refreshing economic policy, because it was clearly based on the support of the aggregate demand not the aggregate exposure, especially after the continuous expansion in public spending. However, what is opposite to this is the almost total absence of the local reproductative system. What reinforce the increasing volume of imports in the future, with the continued implementation of the five-year program to reach maximum levels which may be difficult to afford in the future. And which the erosion of the reserved exchange and the increasing losses incurred by the Treasury in various activities with many sectors. In a scene which takes us back to a pure socialist period which prevailed the Algerian economy, When the Treasury was everything. and thus, The decision makers are obliged to take more attention about the subject of preparation and execution of the economic policy and work on to direct it according to the dictations of the economic logic and not on the basis of the dictates of personal accounts and partisans and non-economic.

Key words: Economic policy, Public spending, performance, growth, stability, Operating, Inflation.